أخبار الخليج
العدد (17520) – السنة الحادية والخمسون – الخميس 23 رمضان 1447هـ – 12 مارس 2026م

أمريكا من الحرب التجارية مع الصين إلى حرب إيران

بقلم:
د. رمزي بارود ○

ربما لم يدرك البعض في خضم الأحداث الراهنة في منطقة الشرق الأوسط تلك التطورات الدراماتيكية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يبدو أن الأمريكية قد تتراجع –إن لم تكن تتراجع تماماً– عن الحرب التجارية والتصعيد الأوسع الذي شنته الإدارة ضد الصين.

وعلى عكس اللغة المبالغ فيها والتهديدات المتكررة من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض «تعريفات جمركية متبادلة» ضخمة، و«فصل» الاقتصاد الأمريكي عن الصين، وتصحيح «أكبر سرقة للثروة في تاريخ العالم»، فإن التراجع يحدث بنبرة هادئة ولغة دبلوماسية مشفرة.

في يوم 25 فبراير 2026، قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في تصريح له: «أعتقد أن كلا البلدين قد توصلا إلى استنتاج مفاده أن اندلاع حرب تجارية عالمية شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيُلحق ضرراً بالغاً بالطرفين وبالعالم أجمع»، كما أطلق على هذه المرحلة الجديدة اسم «الاستقرار الاستراتيجي».

لا شك أن تلك التصريحات التي صدرت عن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو مضللة، إذ لم تكن الصين، ولا أي دولة أخرى، هي من أشعلت فتيل الحرب التجارية، بل إن تلك الحرب قد اشتعلت شرارتها وفق مبدأ «أمريكا أولاً» الذي انتهجته إدارة الرئيس ترامب. ففي يوم 22 مارس 2018، وقّع ترامب مذكرة رئاسية تفرض رسوماً جمركية على سلع صينية بقيمة 50 مليار دولار بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974. وبحلول يوم 6 يوليو من تلك السنة، دخلت رسوم جمركية بنسبة 25% حيز التنفيذ على واردات صينية بقيمة 34 مليار دولار.

منذ ذلك الحين استمر التصعيد. ففي شهر سبتمبر 2018، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات جمركية على سلع صينية إضافية بقيمة 200 مليار دولار – بنسبة 10% في البداية، ثم رفعتها إلى 25% في شهر مايو 2019. وكان المنطق بسيطاً: ممارسة ضغط اقتصادي كاف لإجبار سلطات بكين على تقديم تنازلاتٍ هيكلية بشأن الممارسات التجارية والملكية الفكرية والسياسة الصناعية.

إلا أن الصين قد ردت بالمثل.

وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من استيعاب جزء كبير من العقوبات الاقتصادية التي فرضها ترامب وواجهتها بفضل نموها الاقتصادي الهائل والمذهل، إلا أن بقية العالم قد عانى من اضطراب سلاسل التوريد وتزايد حالة عدم اليقين، فيما ظل ترامب متشبثاً بموقفه. فحتى بعد مغادرته منصبه ظل نظام التعريفات الجمركية على حاله إلى حد كبير.

لم تكتف إدارة الرئيس جو بايدن بعد ذلك برفض إلغاء نظام الرسوم الجمركية، بل إنها على العكس من ذلك شددته. فبدءا من شهر أكتوبر 2022، فرضت واشنطن ضوابط تصدير شاملة استهدفت أشباه الموصلات المتقدمة ومعدات تصنيع الرقائق الإلكترونية المتجهة إلى الصين. وفي شهر مايو 2024، أعقبت إدارة بايدن ذلك بزيادات إضافية في الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية والبطاريات ومنتجات الطاقة الشمسية الصينية.

وعندما عاد الرئيس ترامب إلى منصبه في شهر يناير 2025، أعاد إحياء خطاب أكثر حدة، مقترحًا فرض رسوم جمركية تصل إلى 60% على جميع الواردات الصينية. ورغم عدم وجود أدلة واضحة على فعالية هذه الإجراءات، فقد استمرت الرسوم الجمركية في كونها أداة رئيسية في السياسة.

لقد أتت استراتيجية إدارة ترامب بنتائج عكسية، حيث أظهر تحليل أجراه الاحتياطي الفيدرالي عام 2019 أن معظم تكاليف الرسوم الجمركية تحملتها الشركات والمستهلكون الأمريكيون، وأكدت دراسة أجراها بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عام 2026 أن ما يقرب من 90 بالمائة من عبء الرسوم الجمركية الأخير وقع على الشركات والأسر الأمريكية، مما أدى فعلياً إلى اعتباره ضريبة محلية.

إن مصطلح «الاستقرار الاستراتيجي» الذي يتبناه روبيو، هو في جوهره اعتراف ضمني بأن الحرب التجارية لم تحقق سوى القليل، وأن احتمالات تحقيق نجاح حاسم في المستقبل لا تزال ضئيلة، ويكتسب هذا الإدراك أهمية خاصة قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر 2026. وهكذا سيتأكد لنا أن الاقتصاد سيكون العامل الحاسم بالنسبة إلى الناخبين الأمريكيين.

لكن من غير الإنصاف القول بأن هذه الكارثة تقع على عاتق الرئيس ترامب وحده. فكما هو الحال في عديد من القضايا – كالاستقطاب السياسي، والهجرة، وعدم استقرار أسواق العمل، وسياسة الشرق الأوسط – أصبحت محاولة احتواء الصين أو إجبارها قاسمًا مشتركًا بين الإدارات المتعاقبة.

يذكر أنه في بداية إدارة الرئيس باراك أوباما كان هناك إدراك لحدود سياساتها العسكرية في الشرق الأوسط وتكاليفها الاستراتيجية، حيث تبنت استراتيجية «التحول نحو آسيا»، هو تحول يهدف إلى إعادة توجيه التركيز الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكانت الاستراتيجية الأوسع تهدف إلى احتواء صعود الصين وإعادة ترسيخ النفوذ الأمريكي في المنطقة.

مع ذلك، ورغم سنوات من تصوير الصين على أنها التحدي الاستراتيجي الرئيسي، بل والتهديد الحقيقي، تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها اليوم توسع وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط مجدداً، وسط توترات تشمل إيران والحرب الإسرائيلية على غزة، وتشير التقارير إلى أن هذا الحشد العسكري الحالي هو الأكبر منذ عام 2003.

ولا شك أن تلك المحاولة الرامية للضغط على الصين لتقديم تنازلات قد منيت بالفشل. لا تزال الصين الشريك التجاري الأكبر لمعظم الاقتصادات الآسيوية، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المقربين. كما أصبحت شريكاً اقتصادياً وطاقياً رائداً لدول رئيسية في الشرق الأوسط.

وطوال حملاته الانتخابية، جعل ترامب هزيمة الصين محوراً أساسياً لرسالته السياسية. ومع ذلك، وبعد سنوات من الخطاب الغاضب والوعود الرنانة والتهديدات والتعريفات الجمركية، فإن اللحظة التي وصلنا إليها الآن توصف بأنها «استقرار استراتيجي».

يبدو أن سلطات واشنطن، غير قادرة على تغيير مسار الصين بشكل جذري، وهو ما جعلها تندفع مرة أخرى إلى مسارح الشرق الأوسط؛ ولكن على عكس حربي 1991–1990 و2003 في العراق، فإن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك رؤية استراتيجية واضحة ومدعومة على نطاق واسع.

في غضون ذلك، انتهجت بكين استراتيجية توسع منضبطة وطويلة الأمد لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. فعلى سبيل المثال، في شهر يناير 2026، قادت الصين مناورات «إرادة السلام» البحرية لمجموعة بريكس بلس قبالة سواحل جنوب أفريقيا، في إشارة إلى دورها المتنامي في المجالات الأمنية التي تهيمن عليها القوى الغربية تقليدياً. وفي الوقت نفسه، عززت الصين شبكاتها الاقتصادية في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

وبغض النظر عن أسلوبه الشخصي الفريد، فإن سياسات ترامب تعكس مفارقة أوسع نطاقاً تشترك فيها إدارات أمريكية متعددة: عدم القدرة على تحديد مركز الثقل الحقيقي للسياسة الخارجية الأمريكية، والاعتماد غير المتناسب على العقوبات الاقتصادية والضغط العسكري، والفشل المتكرر في تحقيق استقرار دائم.

ولا تزال العقبة الرئيسية هي رفض واشنطن الاعتراف بأن التحولات الهائلة التي تعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية العالمية لا رجعة فيها. فلا يمكن لأي عدد من حاملات الطائرات التي تتنقل بين المحيطات، ولا لأي تصعيد في الرسوم الجمركية، أن يمحو التحول الهيكلي الجاري بالفعل في آسيا والشرق الأوسط وخارجهما.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

«البحرين بخير... ما دمتم حكامها»

بقلم:
د. فاطمة المالكي

في الأوقات التي تختبر فيها الأوطان قوة تماسكها وتماسك أهلها، تبرز قيمة الكلمة الصادقة التي انطلقت من القلب لتصل إلى القلوب، حين قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء: «البحرين بخير ما دام أنتوا أهلها»، لم تكن عبارة عابرة تقال في لحظة عابرة، بل كانت رسالة ثقة من قائد قريب من شعبه، يعرف نبضه ويحس بألمه، ويؤمن بقوته.

كانت كلمات تحمل في طياتها الطمأنينة والأمل، فاستقرت في قلوب البحرينيين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، لقد رسخت هذه الكلمة الشعور بأن هذا الوطن يقوم على علاقة متينة بين قيادة مخلصة وشعب وفيّ. لم تكن مجرد تعبير جميل، بل تحولت إلى حقيقة جسدتها الأيام بسرعة البرق لتتحول لصور مشرقة للتطوع والمساندة في مجالات متعددة، من العمل الصحي والهندسي واللوجستي إلى الرقابي والإداري، كانت تلك المبادرات رسالة واضحة بأن روح المسؤولية والانتماء متجذرة في قلوب أبناء هذا الوطن، وأن البحرين ليست مجرد أرض نعيش عليها، بل هي وطن نحمله في قلوبنا ونحميه بأفعالنا قبل كلماتنا.

وخلف هذا الشعور بالأمان تقف سواعد رجال أوفياء يسهرون من أجل الوطن. فجنودنا البواسل يرابطون في مواقعهم لحماية البلاد وصون أمنها، في الوقت الذي ننعم فيه بالراحة والسكينة.

إن ما نشهده اليوم من تلاحم بين القيادة والشعب ليس أمرًا طارئًا، بل هو امتداد لقيم راسخة صنعت قوة البحرين ووحدتها. وطن من التجارب التي تمر بها الأوطان تكشف دائمًا عن معدنها الحقيقي، وقد أثبتت البحرين عبر تاريخها أن قوتها ليست فقط في مؤسساتها وإنجازاتها، بل في روح التضامن التي تجمع أبناءها.

فقد رأينا كيف تتحول التحديات إلى فرص لإظهار أسمى معاني التكاتف والتعاضد، حيث يقف الجميع صفًا واحدًا، يتقاسمون المسؤولية ويعملون بروح الفريق الواحد. وفي مثل هذه اللحظات، يدرك كل فرد أن استقرار الوطن ليس مسؤولية جهة واحدة، بل هو مسؤولية مشتركة تتجسد في وعي المواطنين وإخلاصهم، وفي ثقتهم بقيادتهم التي لم تدخر جهدًا في حماية الوطن وصون كرامة الإنسان على أرضه.

لهذا نقول بكل تقدير ووفاء: شكرًا لقيادتنا الرشيدة الحكيمة التي جعلت الإنسان في قلب اهتمامها، وجعلت من أمنه وكرامته ورفاهيته أولويةً لا تتقدم عليها أولوية.

شكرًا لقيادة لم تدخر جهدًا في ترسيخ الاستقرار وبناء مستقبل يليق بأبناء هذا الوطن، وحرصت في كل الظروف على أن تبقى البحرين أرض الطمأنينة والأمل والعمل. وشكرًا لرجال الوطن الأوفياء الذين يسهرون لحمايته، من جنود مرابطين على حدود الوطن، إلى كوادر تعمل بإخلاص في مؤسساته المختلفة، يؤدون واجبهم بصمت وإخلاص، ليبقى هذا الوطن آمنًا مطمئنًا، ولتبقى رايته عاليةً خفاقة، إن ما يقدمونه من عطاء وتفانٍ هو صورة حقيقية لمعنى الانتماء الصادق الذي يربط الإنسان بأرضه وقيادته.

إنه شكر وامتنان إلى القيادة الحكيمة التي غرست في نفوس أبنائها روح المسؤولية والانتماء، وجعلت من البحرين نموذجًا في التلاحم بين القيادة والشعب، حيث تتكامل الجهود وتتحد الإرادة في سبيل رفعة الوطن واستقراره.

واستجابة لتلك الكلمات التي لامست القلوب، والتي قالها بثقة القائد القريب من شعبه سمو ولي عهدنا رئيس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة «البحرين بخير ما دام أنتوا أهلها»، نقول لسموه من أعماق القلوب: «البحرين بخير... ما دمتم حكامها»، وما دامت هذه الأرض تجمع بين قيادة مخلصة وشعب وفيّ، يجتمعان على حب الوطن وصون أمنه وبناء مستقبله

الصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران.. قراءة في توازن القوة

بقلم:
فاطمة الجبوري ○

الحرب الحالية التي اندلعت في نهاية فبراير وبداية مارس 2026 بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، قدمت مثالا واضحا على الواقع. فمنذ الأيام الأولى للصراع تحركت واشنطن بسرعة لتوسيع دائرة الدعم الدولي للحملة العسكرية، في حين اختارت طهران خوض المواجهة اعتمادا على قدراتها الذاتية ومؤسساتها الداخلية. ومن هنا تشكلت صورة استراتيجية لافتة هي تحالف غربي واسع في مواجهة دولة تعتمد على قوتها الداخلية وتماسكها السياسي.

لم تنتظر الولايات المتحدة طويلا بعد اندلاع الحرب حتى بدأت الاتصالات مع حلفائها الغربيين. فمع دخول الحرب يومها الثالث أدركت الإدارة الأمريكية أن العمليات العسكرية ضد إيران تتطلب بنية دعم أوسع من مجرد القدرات الأمريكية–الإسرائيلية المباشرة. فالمسافات الطويلة، وكثافة القدرات الهجومية الإيرانية، واتساع الجغرافيا التي تدور فيها المواجهة، كلها عوامل جعلت الحرب تحتاج إلى شبكة لوجستية عسكرية ضخمة تمتد عبر القواعد الجوية والبحرية المنتشرة في أوروبا والشرق الأوسط والمحيط الهندي.

لهذا السبب توجهت واشنطن إلى أقرب حلفائها الاستراتيجيين في أوروبا؛ كانت بريطانيا في مقدمة هذه الدول، بحكم موقعها داخل منظومة التحالف العسكري الغربي وعلاقتها التاريخية بالولايات المتحدة. وقد برزت أهمية القواعد العسكرية البريطانية في هذه الحرب بوضوح، إذ تمتلك بريطانيا قواعد جوية قادرة على استقبال القاذفات الاستراتيجية والطائرات الثقيلة التي تُستخدم في العمليات بعيدة المدى. ومن بين هذه القواعد قاعدة «فيرفورد» الجوية التي تُعد نقطة انطلاق أساسية للقاذفات الأمريكية، إضافة إلى قاعدة «دييجو جارسيا» في المحيط الهندي، التي تمثل أحد أهم المراكز اللوجستية للعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة.

إن أهمية هذه القواعد لا تكمن فقط في قدرتها على استقبال الطائرات، بل في دورها ضمن شبكة الإمداد العسكري التي تعتمد عليها الجيوش الحديثة. فالقاذفات الاستراتيجية تحتاج إلى مسارات جوية آمنة، وإلى مراكز للتزود بالوقود والصيانة، وإلى بنية قيادة وسيطرة مرتبطة بالأقمار الصناعية وشبكات الاستخبارات، وكل هذه العناصر لا يمكن توفيرها دون تعاون وثيق بين الدول الحليفة.

ولم يكن التحرك الأمريكي مقتصرا على بريطانيا وحدها، فقد امتد ليشمل فرنسا أيضا، التي تمتلك حضورا عسكريا مهما في البحر المتوسط ومنطقة الخليج. وقد سارعت باريس إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة عبر إرسال حاملة الطائرات «شارل ديجول» ومجموعة من السفن الحربية وأنظمة الدفاع الجوي. هذا التحرك عكس إدراكا أوروبيا بأن الحرب في الشرق الأوسط يمكن أن تؤثر مباشرة في أمن الطاقة والتجارة الدولية، وهو ما دفع عدة دول أوروبية إلى رفع مستوى جاهزيتها العسكرية في المنطقة.

وهكذا أخذت الحرب منذ أيامها الأولى طابعا يتجاوز الصراع الثنائي المباشر، فبينما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل في واجهة العمليات العسكرية، كان خلفهما نظام تحالف غربي واسع يوفر الدعم اللوجستي والسياسي والعملياتي. وهذا النمط من الحروب ليس جديدا في الاستراتيجية الغربية؛ إذ تعتمد واشنطن تقليديا على شبكة من الحلفاء والقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم لضمان تفوقها العملياتي في أي صراع كبير.

غير أن الجانب الآخر من الصورة كان مختلفا تماما، فإيران لم تدخل الحرب بوصفها جزءا من تحالف دولي عريض، بل باعتبارها دولة تعتمد على قدراتها الذاتية ومؤسساتها الوطنية. وقد شكل هذا التباين أحد أبرز ملامح الصراع، ففي حين كانت الولايات المتحدة تحشد الدعم من حلفائها الغربيين، كانت طهران تؤكد أنها تخوض المواجهة بإمكاناتها الخاصة.

هذا الموقف لم يكن مجرد شعار سياسي، بل يعكس طبيعة النظام السياسي والعسكري الإيراني الذي تطور خلال عقود طويلة من الضغوط والعقوبات. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979 واجهت إيران سلسلة متواصلة من الأزمات الخارجية، بدءا من الحرب العراقية–الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، مرورا بالعقوبات الاقتصادية الواسعة، وصولا إلى المواجهات غير المباشرة في المنطقة. هذه التجارب المتراكمة أدت إلى بناء مؤسسات أمنية وعسكرية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية والقدرة على العمل في ظروف معقدة.

وتكمن إحدى النقاط الأساسية في النموذج الإيراني في تعددية مؤسساته الدفاعية. فالقوات المسلحة التقليدية، والحرس الثوري، والمؤسسات الصناعية العسكرية، جميعها تشكل منظومة مترابطة تعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج المحلي والتطوير الذاتي. وقد سمح هذا الهيكل المؤسسي لإيران بتطوير قدرات صاروخية وبحرية ودفاعية دون الاعتماد على تحالفات عسكرية خارجية واسعة.

كما أن البعد التاريخي يلعب دورا مهما في فهم هذا النهج، فإيران ليست دولة حديثة النشأة، بل دولة تمتد جذورها آلاف السنين في تاريخ المنطقة. هذا الإرث التاريخي ترك أثرا واضحا في الثقافة السياسية الإيرانية التي تميل إلى الاعتماد على الذات والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي. ومن هنا يمكن فهم الإصرار الإيراني على خوض الحرب دون طلب تدخل عسكري مباشر من دول أخرى.

ومن منظور استراتيجي أوسع، يكشف هذا التباين بين الطرفين عن نموذجين مختلفين في إدارة القوة؛ النموذج الأول يعتمد على التحالفات الدولية الواسعة التي توفر التفوق اللوجستي والعسكري، وهو النموذج الذي تمثله الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون. أما النموذج الثاني فيقوم على القدرة الذاتية والتماسك الداخلي، وهو النهج الذي تتبعه إيران في هذه المواجهة.

إن هذا الفرق لا يعني بالضرورة أن أحد النموذجين يتفوق دائما على الآخر، لكنه يوضح طبيعة الحسابات الاستراتيجية لكل طرف. فالتحالفات تمنح قوة هائلة لكنها تتطلب توافقا سياسيا معقدا بين الدول المشاركة، ويمنح الاعتماد على الذات درجة أعلى من الاستقلالية لكنه يفرض ضغوطا كبيرة على الموارد الداخلية.

في حالة الحرب الحالية ظهرت هذه المعادلة بوضوح، فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بحاجة إلى تنسيق مستمر مع حلفائها لضمان استمرار العمليات العسكرية، بينما ركزت إيران على إدارة مواردها الوطنية ومؤسساتها الدفاعية لمواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية في آن واحد.

وبشكل عام فان الدول التي تفتقر إلى مؤسسات قوية غالبا ما تواجه اضطرابات داخلية سريعة عند تعرضها لضغوط عسكرية خارجية كبيرة. أما في الحالة الإيرانية، فقد أظهرت المؤسسات الحكومية والعسكرية درجة من التماسك سمحت بإدارة الأزمة حتى الآن دون انهيار في البنية الداخلية للدولة.

ومن هنا يمكن فهم طبيعة الخطاب الإيراني الذي يؤكد أن البلاد تخوض حربها اعتمادا على إمكاناتها الذاتية، فهذا الخطاب ليس مجرد تعبير سياسي، بل انعكاس لواقع استراتيجي يتمثل في وجود مؤسسات وقدرات دفاعية تطورت عبر عقود طويلة من التحديات.

لا بد من القول بأن هذه الحرب تكشف عن درس مهم في العلاقات الدولية؛ هو أنّ القوة لا تُقاس فقط بحجم التحالفات، بل أيضا بقدرة الدولة على الاعتماد على نفسها عند الضرورة. وبينما تقف الولايات المتحدة وإسرائيل مدعومتين بشبكة واسعة من الحلفاء، تواصل إيران إدارة المواجهة مستندة إلى منظومة داخلية تقف لمواجهة الضغوط الخارجية.

وهكذا يتحول الصراع من مجرد مواجهة عسكرية إلى اختبار عميق لقدرة الدول على استخدام مصادر قوتها المختلفة. فبعض الدول تستند إلى التحالفات الدولية، وأخرى تعتمد على تماسكها الداخلي، وفي الحالة الراهنة يجتمع هذان النموذجان في مواجهة مباشرة ترسم ملامح مرحلة جديدة من التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

○ كاتبة من العراق

بعد الاعتداءات الإيرانية.. الحاجة إلى تفعيل «درع الجزيرة»

بقلم:
د. نبيل العسومي

بالرغم من أن أفق انتهاء الاعتداءات الإيرانية على دولنا الخليجية لا يزال غير مؤكد بل ومعقداً، فإن التجربة أو المحنة التي عشناها ونعيشها في هذه الفترة العصيبة لا تجعلنا على يقين من أفق العلاقة المستقبلية مع المعتدي علينا.

ومن المؤكد اليوم أن المسارات غير واضحة، حيث تتأرجح بين مسارات دبلوماسية غير فاعلة وتصعيد عسكري غير مسبوق؛ فبالرغم من أن دولنا قد سعت بجد وإخلاص خلال الأشهر الماضية للتهدئة والدعوة إلى السلام والتعاون وإبعاد الحرب عن المنطقة المرهقة أصلا من حروب غيرها التي فرضت عليها عبر العقود الماضية، فإن الهجمات الصاروخية الإيرانية وهجمات الطائرات المسيرة قد استهدفت دولنا بشكل عشوائي وآثم.

وبناءً على المعطيات الراهنة وفي وضوء استمرار الاعتداءات على بلداننا، فإن الأفق المستقبلي يمكن أن يتجه نحو مسارين على الأقل:

أولا: مسار تصعيدي إيراني يمكن أن يرتفع ويزداد خطورة كلما تعرضت القيادات الإيرانية إلى مزيد من الضغوط العسكرية والاقتصادية في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص. ومن الواضح كما تشير إلى ذلك عديد من التحاليل للخبراء بأن استمرار هذه الاعتداءات على دول الخليج العربية قد يقود مستقبلا إلى تقويض الحياد الخليجي في هذا الصراع الذي يلحق بدول الخليج أضرارا فادحة على كل المستويات. خاصة مع استمرا إيران في دعم واستخدام المليشيات المنتشرة في اليمن والعراق ولبنان بوجه خاصة، إضافة إلى تحريك الطابور الخامس الذي يلعب دورا سلبيا في بعض دولنا للأسف.

ثانيا: المسار الدبلوماسي الذي من المفترض أن ينهي الحرب قريبا وتوقف إيران عن اعتداءاتها على دول الخليج العربية مثلما وعد بذلك رئيسها مؤخرا في كلمته المسجلة. ولكننا لاحظنا بأن هذا التوجه يعكس وجود موقفين داخل القيادات الإيرانية، موقف يجنح للسلام مع دولنا وموقف متطرف يسعى إلى الحرب ومواصلة الاعتداءات. فمن ناحية نجد تأكيدات قادة إيران لأهمية العلاقة مع دول الخليج العربية ولكننا وجدنا، في الواقع الميداني ما يخالف ذلك تماما أن هذه التفاهمات بين إيران ودول الخليج رغم أهميتها فإنها لم تمنع الاعتداءات عندما بدأت هذه الحرب. وذلك بسبب ثقافة ازدواجية القرار الإيراني، ومن المؤكد أن هناك مؤشرات على انقسام داخل السلطة الإيرانية، حيث يُنظر إلى اعتذار الرئيس الإيراني بزشكيان عن الهجمات العدوانية على بلداننا الخليجية كدليل على فجوة بين الحكومة والجناح العسكري– الديني المتطرف، وخاصة ما يسمى بالحرس الثوري، مما يقلل من فرص الوصول إلى «وقف دائم» للاعتداءات في الوقت الراهن.

ولا شك أن الأزمة الحالية وتداعياتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بينت بما لا يدع المجال للشك، بأن على دول مجلس التعاون أن تعيد النظر في سياساتها الحالية على الأقل على صعيد الدفاع تحديدا، لتشكل قوة خليجية ضاربة رادعة لأي عدوان. ويمكن أن تكون هذه الأزمة فرصة حقيقية لإعادة تفعيل «درع الجزيرة» وبناء منظومة دفاعية موحدة لمواجهة التهديدات الصاروخية الإيرانية المتزايدة، مع حاجة دولنا إلى إعادة النظر في تحالفاتها الدفاعية لبناء توازن ردع يحد من الاعتداءات الإيرانية.

سوف يبقى التهديد الإيراني قائما على المدى القريب والمتوسط ولذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حاجة ماسة إلى مراجعة السياسات الدفاعية وتوحيدها وتعزيزها وتنويع التحالفات ومصادر السلاح في ذات الوقت.